كما انفردنا وأكدنا

الرئيس يكلف «العليا للانتخابات» بتحديد ضوابط وتوقيتات «الرئاسية»

منصور يحسمها رسميًّا: الرئيس أولاً

الإعلان خلال أيام عن تعديلات تشريعية على قانونى مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات الرئاسية

كتبت- أميرة إبراهيم:

رئيس الجمهورية المستشار عدلى منصور أنهى الجدل، وأعلن إجراء الانتخابات الرئاسية أولا، فى كلمته أمس، التى ألقاها تعليقا على أحداث إحياء ذكرة ثورة يناير، وكلف اللجنة العليا للانتخابات بالقيام بمسؤولياتها لتحديد ضوابط وتوقيتات الانتخابات، كاشفا بذلك عن أول تعديل فى بنود خارطة الطريق التى توافق عليها الجميع يوم ٣ يوليو. كلمة الرئيس التى لم تستغرق سوى ١٠ دقائق، أكد فيها عزم الدولة مواجهة الإرهاب الذى يستهدف الشعب والجيش والجهاز الأمنى، معتبرا ضحايا العمليات الإرهابية على مدى اليومين الماضيين من الشهداء، سواء من المواطنين أو رجال الشرطة أو الجيش.

منصور شدد على أن هذه العمليات تهدف إلى كسر إرادة المصريين، قائلا «لن تحقق أفعالكم الخسيسة مآربكم وإرادة المصريين لن تتكسر بل ستزداد توحدا وصلابة»، وأضاف أن المصريين مصممون دولة وشعبا على اجتثاث إرهابكم من جذوره وتنفيذ خارطة مستقبلهم، وقال متحدثا باسم شعبه «وما خروجهم الرائع أمس فى عيد ثورتنا الثالث إلا خير دليل على ذلك، واعلموا أيها المصريون أن نصر الله آت لا ريب فيه». وانتقل الرئيس ليلقى الدعم لأجهزة الحكومة وتعاملها مع قضايا بناء المجتمع فى فترة دقيقة، معربا عن ثقته بالدولة المصرية ومؤسساتها ثقة كاملة غير منقوصة، بعد أن دحرت الإرهاب فى تسعينيات القرن الماضى، وأكد محذرا «سندحره مجددا بإذن الله تعالى ونجتثه من جذوره وسنحارب القائمين عليه بلا هوادة ولن تأخذنا بهم شفقة أو رحمة بعد أن تخلوا عن الوطن وابتعدوا عن صحيح الدين وأى قيم سماوية أو إنسانية». ثم وضع الرئيس تحذيره موضع التنفيذ وأعلن عزم الرئاسة اتخاذ إجراءات استثنائية سيتم تبنيها تباعا من أجل الوفاء بأمانة الوطن التى فى أعناق المسؤولين عنه وذلك من أجل الحفاظ على مقدرات الوطن وأرواح أهله.

اللافت أن منصور استخدم كلمات تحذيرية للخارج ربما فى إشارة للنظم والحكومات التى اتخذت مواقف داعمة للإرهاب ضد الدولة المصرية وقال بكلمات مباشرة «إننا لن نتردد فى اتخاذ ما يلزم من إجراءات استثنائية إن تطلب الأمر ذلك، وليعلم العالم أجمع من يدرك حقيقة ما يجرى فى مصر ومن لا يدرك أو يدعى عدم الإدراك أننا سنحافظ على أمن وأمان هذا الوطن ومواطنيه، وأننا سنقوم بالاضطلاع بمسؤولياتنا فى تحقيق أمن واستقرار هذا البلد الطيب». وكشف الرئيس عن تحركه لمواجهة الأوضاع غير العادية، وقال إن ما نواجهه من إرهاب أسود يحصد أرواح الأبرياء يجعل لتأمين الوطن ومواطنيه ومعاقبة من يرتكبون تلك الجرائم النكراء أولوية مستحقة وهو ما دفعه كما قال لمناشدة المستشار رئيس محكمة استئناف القاهرة بزيادة عدد الدوائر القضائية التى تنظر فى محاكمة مرتكبى تلك الجرائم، بما يحقق عدالة ناجزة وسريعة. ومع ذلك شدد الرئيس على حقوق أبناء الوطن ضد أى تجاوز، وعلى الرغم مما نواجهه من تحديات أمنية، وقال «ترتيبا على ذلك، فقد ناشدت أيضا المستشار النائب العام النظر فى إجراء مراجعة لحالات المحتجزين والحالات قيد التحقيق، وبصفة خاصة طلاب الجامعات، على أن يتم عقب انتهاء التحقيقات الإفراج عمن لم يثبت ارتكابهم أى جرائم أو أفعال يجرمها القانون».

وبعد الاطمئنان على تعامل الدولة مع التصعيد الأمنى الأخير انتقل للكشف عن التعديل الأول لخارطة المستقبل وهو التعديل الذى توقعناه خلال ساعات وتحقق بالفعل بإقرار إجراء الانتخابات الرئاسية أولا حيث أشار إلى مجموعة الحوارات التى أجراها على مدى شهر مع بعض القوى الوطنية وممثلين من مختلف تيارات وطوائف المجتمع حول ترتيب استحقاقات خارطة المستقبل، وقال إنها انتهت إلى مطالبة أغلبية كبيرة بعقد الانتخابات الرئاسية كثانى استحقاقات خارطة المستقبل بعد إقرار دستور مصر الجديد وأن تأتى الانتخابات النيابية كثالث تلك الاستحقاقات.

وأعلن تعديل خارطة المستقبل بأن تبدأ بإجراء الانتخابات الرئاسية أولا على أن تليها الانتخابات النيابية وقال إنه سيطلب من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ممارسة اختصاصها المنوط بها طبقا لقانون الانتخابات الرئاسية وفتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية على النحو الذى حددته المادة (٢٣٠) من الدستور المعدل. وأردف منصور أنه سيقوم من جانبه بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة على قانونى مباشرة الحقوق السياسية، والانتخابات الرئاسية خلال الأيام القليلة القادمة بما يتفق وأحكام الدستور.

قالت مصادر مقربة من الفريق أول عبد الفتاح السيسى، وزير الدفاع والإنتاج الحربى، إنه سيعلن خلال ساعات ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية، وذلك بعد المطالبات الشعبية المتزايدة، والضغط الجماهيرى الواسع، وبعد موافقة القوات المسلحة ومجلسها الأعلى.

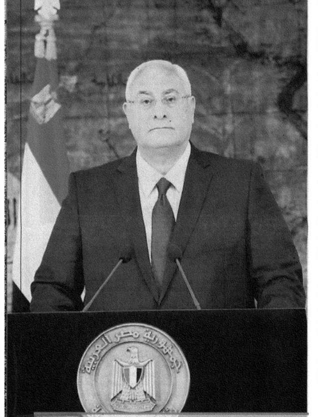
وهو الأمر الذى يستدعى أن يقدم الفريق السيسى استقالته من منصب وزير الدفاع، وأن يقوم باستخراج رقم قومى بصفته المدنية حتى يتسنى إدارجه فى جداول الناخبين، وتقديمها ضمن أوراق ترشحه إلى اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية الحالى.

وهناك أيضا شرط أساسى للترشح من شروط الترشح للرئاسة التى أقرها الدستور وهى الحصول على توكيل ٢٥ ألف مواطن من ١٥ محافظة على الأقل، كما أن الدستور نص على حصول المرشح على ٢٠ توقيعا من نوّاب مجلس الشعب كأحد الشروط البديلة ولكن هذا الشرط غير متوفر لعدم وجود مجلس نواب، فمن المتوقع أن يقوم الرئيس بإجراء تعديل فى قانون مباشرة الحقوق السياسية بما لا يتعارض مع الدستور، ويسمح للمرشحين بالحصول فقط على توقيعات المواطنين.

وفى الوقت ذاته رجحت مصادر مطلعة أن يجرى الرئيس عدلى منصور تعديلا وزاريا فى الحكومة، قد يطال رئيسها الدكتور حازم الببلاوى شخصيا، وتعيين بديل له رجحت المصادر أن يكون الدكتور كمال الجنزورى أو المهندس إبراهيم محلب، مع إجراء تغيير فى بعض الوزارات التى أثبتت خلال الفترة الماضية فشلها فى التعامل مع القضايا الجماهيرية والمشكلات الاجتماعية.

كما أنه من المؤكد أن الرئيس عدلى منصور سيقوم بتعيين وزير جديد للدفاع بعد استقالة الفريق أول عبد الفتاح السيسى من المنصب، وأخذ موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة حسب الدستور الجديد. ورجحت مصادر أن يكون الفريق صدقى صبحى، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، هو المرشح للمنصب.

وفضلاً عن ذلك فإن وفاة الفريق رضا حافظ وزير الإنتاج الحربى السابق تستلزم أن يقوم رئيس الجمهورية بتعيين وزير آخر لشغل المنصب. كما أنه سيقوم بتعيين وزير للتعاون الدولى بدلًا من الدكتور زياد بهاء الدين، بعد تقديمه استقالته.



منصور حسمها: الانتخابات الرئاسية أولاً

الرئيس لشباب الثورة: بعد شهرين من الآن لن أكون موجودًا فى السلطة

كتب- إسماعيل الوسيمى:

كل الطرق تؤدى إلى انتخابات الرئاسة أولا. الرغبة الشعبية الكاسحة، وتوافق غالبية القوى السياسية والحزبية على ضرورة تأخير انتخابات البرلمان، إلى حين انتخاب رئيس جديد، باتت أقوى من أى سيناريو آخر لمستقبل مصر بعد إقرار الدستور الجديد.

كانت جلسات الحوار المجتمعى التى عقدها الرئيس عدلى منصور، مع الشباب والشخصيات العامة ورموز التيارات السياسية والحزبية، الشهر الماضى، قد توافقت جميعها على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية أولا، حتى تتجنب مصر حسابات وحساسيات التناحر على مقاعد مجلس النواب، بينما ترك الدستور الجديد الكرة فى ملعب الرئيس ليحدد أيهما أولا انتخابات الرئاسة أم البرلمان.

وبينما تشير كل الدلائل إلى قرب إعلان الرئيس عدلى منصور تقديم الانتخابات الرئاسية على البرلمانية، تؤكد كل المؤشرات قرب إجراء تعديل وزارى سيكون واسعا فى الأغلب، وقد يطيح برئيس الحكومة الدكتور حازم الببلاوى نفسه، خصوصا بعد الأداء الباهت والتقليدى من الحكومة طيلة الأشهر الماضية، وكذلك جراء تخبط القرارات فيها وتضاربها، فضلا عن تكرار الأزمات والصدامات بين أعضاء الحكومة نفسها، وكان آخرها قرار وزير الرياضة طاهر أبوزيد بالإطاحة بمجلس إدارة النادى الأهلى الذى ألغاه الببلاوى بعد صدوره بساعات قليلة.

فى حين تبقى مطالبات القوى الحزبية أن يكون التغيير الوزارى المنتظر متزامنا مع انتخاب رئيس جديد، ومن ثم يمكن للحكومة الجديدة مساعدته على تطبيق برنامجه للإصلاح السياسى والأمنى والاقتصادى فى مصر، وبما يلبى طموحات ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو.

وفى الوقت الذى ينتظر فيه الجميع قرار الرئيس عدلى منصور بشأن الانتخابات الرئاسية، فإنه منح أمس فى لقائه مع شباب الثورة إشارة قوية على إجرائها أولا، حيث كشف عضو لجنة الخمسين أحمد عيد لـ«التحرير» أن شباب الثورة الذين حضروا لقاء رئيس الجمهورية، طرحوا خلال كلمتهم فى الاجتماع الذى امتد لأكثر من ٤ ساعات رؤيتهم حول المسار الديمقراطى وانتقادهم أداء الدولة مع شباب الثورة. وفى هذا الإطار أشار منصور بشكل واضح إلى أنه بعد شهرين من الآن لن يكون موجودا فى السلطة، مؤكدا حرصه «خلال المرحلة القادمة على تسليم السلطة إلى رئيس منتخب وإتمام مراحل خارطة الطريق، لأن هذا أكبر تحد للدولة خلال المرحلة الحالية». مما يؤكد أن إجراء الانتخابات الرئاسية أولا بات محسوما.

وحسب عيد أيضا، فقد ذكر أن بعض الشباب شكا لرئيس الجمهورية من أزمة تسريب التسجيلات لثوار يناير، بينما انتقد البعض الآخر حبس النشطاء وأكدوا ضرورة أن يكون لشباب الثورة دور خلال المرحلة القادمة، لافتا إلى تميز اللقاء بالمصارحة خصوصا أن الشباب طرحوا كل ما يغضبهم على رئيس الجمهورية، وكشفوا أسباب عزوف البعض منهم عن المشاركة فى الاستفتاء على الدستور، وأهمها تشويه الثورة وإعادة نظام مبارك مرة أخرى. وأضاف بأن «رئيس الجمهورية أكد أن أزمة التسجيلات أمر قضائى، مؤكدا رفضه تشويه شباب ثورة يناير، وتفهمه لغضب الشباب من بعض الممارسات خلال المرحلة السابقة».

الرئيس المؤقت، حسب تصريحات عيد، أكد أنه سوف يبحث مع الأجهزة المعنية أزمة الشباب المعتقلين وشباب الجامعات، كما تحدث معهم فى إنشاء مفوضية الشباب التى تضم كل الانتماءات السياسية لتكون جسر تواصل ما بين الدولة والشباب.

كان عدد كبير من شباب الثورة وممثلى التيارات والحركات السياسية حضروا الاجتماع، وفى مقدمتهم عمرو صلاح عضو لجنة الخمسين وناصر عبد الحميد وشباب جبهة الإنقاذ.

مصدر بـ«العليا»: تعديل 9 مواد فى قانون «الرئاسية»

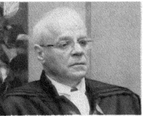
إرسال التعديلات إلى رئيس الجمهورية غدًا استعدادا لإقرارها

كتبت- هدى أبو بكر ورنا ممدوح:

«إجراء تعديلات على قانون الانتخابات الرئاسية»، هذا ما علمته «التحرير» من مصادر قضائية رفيعة المستوى باللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، موضحة أن اللجنة انتهت من إعداد مشروع بقانون يتضمن إدخال بعض التعديلات على قانون الانتخابات الرئاسية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢، مشيرة إلى أنه من المقرر أن ترسَل التعديلات إلى رئيس الجمهورية لإقرارها فى موعد غايته غدا (الخميس).

المصادر التى فضلت عدم ذكر أسمائها أضافت أن اللجنة توصلت إلى ضرورة تعديل نصوص المواد «٢ و٣ و٥ و١١و٢٠ و٢١ و٢٤ و٢٦و٣٠» من قانون الانتخابات الرئاسية الحالى، تنفيذا لنصوص الدستور الجديد، لافتة إلى أن المادة الثانية من القانون سيتم تعديلها لتصبح «يلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح ٢٠ عضوا من أعضاء مجلس النواب على الأقل» بدلا من «ثلاثين عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب والشورى»، أو أن يحصل المرشح على «تأييد ما لا يقل عن ٢٥ ألفا بدلا من ٣٠ ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب فى خمس عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين فى أى من تلك المحافظات عن ألف مؤيد، وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح».

المصدر أضافت أن المادة الثالثة من القانون سيتم تعديلها لتصبح كالتالى «لكل حزب من



المستشار أنور العاصى

الأحزاب السياسية التى حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب فى مجلس النواب أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية»، مضيفا أن كل النصوص الموجود بها لفظ «مجلسى الشعب والشورى» سيتم استبدال لفظ «مجلس النواب» بها.

الجدير بالذكر أن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية برئاسة المستشار أنور العاصى، كانت قد اجتمعت بالمحكمة الدستورية العليا منذ أيام لمناقشة كل الترتيبات والاستعدادات للانتخابات الرئاسية، وتركز عملها الآن على الانتهاء من وضع مشروع للتعديلات المقترحة على قانون الانتخابات الرئاسية، ومن المقرر أن تبدأ إجراءات الانتخابات الرئاسية بإصدار الرئيس عدلى منصور قرارا جمهوريا بتعديل قانون الانتخابات الرئاسية تعقبه دعوة الرئيس الشعب للانتخابات الرئاسية فى موعد يحدده الرئيس بعد مشاورة اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية لرؤيتها المدد الزمنية التى يحصل عليها المرشحون للدعاية وعرض برامجهم الانتخابية.

من جانبه أكد مصدر باللجنة لـ«التحرير» أن العمل جار على قدم وساق فى ما يتعلق بالتعديلات التى سيتم إدخالها على قانون الانتخابات الرئاسية التى فرضها إقرار الدستور الجديد، مشيرا إلى أن اللجنة بصفتها المعنية بكل الأمور المتعقلة بالانتخابات الرئاسية تهتم بوضع مقترحات لتعديلات القانون، موضحا أن الأخذ أو عدم الأخذ بهذه المقترحات يرجع إلى الجهة المنوط بها التشريع.

المصدر لفت إلى أن اللجنة ليس من اختصاصها وضع القانون أو تشريعه لكنها تشارك فى تقديم المقترحات، وهو ما تعكف الأمانة العامة باللجنة على وضعه، حيث تضع المقترحات وترفعها إلى اللجنة لتقديمها لجهات التشريع وهو رئيس الجمهورية، مؤكدا أنه حتى الآن ليس لدى اللجنة أى معلومات حول تحديد موعد الانتخابات الرئاسية، أو أنها لم تبلَّغ حتى الآن بصدور قرار رسمى يفيد إجراء الانتخابات الرئاسية أولا، لكنها على أى الأحوال تمارس عملها المتعلق بإعداد الترتيبات اللازمة لمعاونة اللجنة فى القيام بمهامها التى من بينها اختيار القضاة المعاونين لها وترتيب المقر وما تحتاج إليه من التجهيزات اللازمة حتى يكون المقر جاهزا لعمل اللجنة.

منصور من اليونان: نستعد لاستكمال خارطة الطريق التى رسمتها الثورة

الرئيس: اتفقت مع رئيس اليونان على زيادة الاستثمارات مع مصر.. وضرورة مكافحة الإرهاب

كتبت-أميرة إبراهيم:

فى أول زيارة له خارج المحيط العربى وإلى دولة أوروبية، وصل الرئيس عدلى منصور أمس إلى اليونان، يرافقه وفد وزارى يضم هشام زعزوع وزير السياحة، ونبيل فهمى وزير الخارجية، إضافة إلى الدكتور مصطفى حجازى المستشار الاستراتيجى للرئيس. زيارة منصور إلى أثينا استغرقت عدة ساعات، بينما كان فى استقباله لدى وصوله وزير الدفاع اليونانى ديمتريس أفروموبوليس.

وفور وصوله، توجه الرئيس إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء بأثينا لإجراء مباحثات مع رئيس الوزراء اليونانى أنتونيس ساماراس. ثم أجرى عقب ذلك جلسة مباحثات منفردة مع الرئيس اليونانى كارولوس بابولياس، تلاها مؤتمر صحفى للرئيسين بالقصر الجمهورى. كما أقام الرئيس اليونانى مأدبة غداء تكريما للرئيس والوفد المرافق لسيادته.

كان منصور قد أشار خلال المؤتمر الصحفى إلى أن المباحثات التى أجراها مع رئيس الحكومة ورئيس اليونان عكست تعاونا يعبر عن عمق العلاقة بين البلدين، وهو أمر ليس مستغربا ويدلل على التاريخ الكبير من التعاون بين البلدين. وقال «أقر الشعب المصرى الدستور الجديد الذى يجسد طموحات وآمال ثورة ٣٠ يونيو، وتستعد مصر لاستكمال خارطة الطريق التى رسمتها الثورة، ومصر تتطلع إلى مستقبل زاخر دون انقطاع عن محيطها الإقليمى، فهى تعمل على تحقيق مصالحها ومد جسور التعاون للجميع دون التفريط فى حقوقها أو كرامتها». وأكد أن اختياره اليونان كأول دولة غير عربية يزورها بعد إقرار الدستور الجديد تقديرا لها ولموقفها الداعم لمصر بعد ثورة ٣٠ يونيو، ويعكس تتويجا لعديد من الاتصالات بين البلدين.

كما أوضح أن مباحثاته مع الرئيس اليونانى ورئيس حكومة اليونان تناولت عديدا من مجالات التعاون المشترك بين البلدين، خصوصا فى المجال الاقتصادى، حيث اتفقوا على زيادة الاستثمارات اليونانية فى مصر التى تبلغ قيمتها مليار دولار.



قضاة: على منصور أن يستخدم سلطة التشريع فى إصدار قوانين للعدالة الاجتماعية

زكى: لا بد من حزمة قوانين خاصة بتحفيز الاستثمار.. وعاشور: قانون الإرهاب من أبرز التشريعات الضرورية العاجلة

كتبت- رنا ممدوح:

بإعلان النتيجة الرسمية للاستفتاء على الدستور الجديد، أصبح على الرئيس أن يتخذ خطوات سريعة تضمن استكمال الاستحقاقات الدستورية للمواطنين من انتخابات رئاسية وبرلمانية فى مدة لا تزيد على ٧ أشهر، حسب الإلزام المنصوص عليه فى المادة ٢٣٠ من الدستور، وفى ضوء ما صرح به منصور نفسه مؤخرا بأن الاتجاه السائد هو البدء بالانتخابات الرئاسية، يكون على الرئيس أن يمارس إلى جانب اختصاصاته المؤقتة سلطة التشريع لعدم وجود برلمان، وهو ما يدعو إلى التساؤل عن آلية استخدام منصور لتلك السلطة؟

هل سيستخدمها على نطاق واسع بما يشمل إصدار قوانين اقتصادية واجتماعية يحتاج إليها المواطنون فى اللحظة الآنية، أم أن منصور سيعلى من مبدأ درء الشبهات كعادته، ويقصر استخدام سلطته كمشرع على إصدار قرارات جمهورية بتعديل قوانين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إلى جانب قانون مباشرة الحقوق السياسية فقط؟

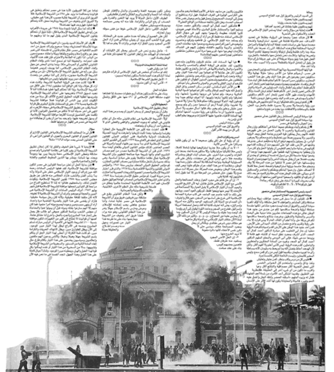
المستشار محمود زكى نائب رئيس مجلس الدولة والحاصل على دكتوراه فى القانون الدستورى، قال إن المتابع لقرارات الرئيس يعرف أنه لن يستخدم سلطة التشريع فى إصدار أى من القوانين المرتبطة بتفعيل الدستور، وإنما سيتركها إلى مجلس النواب القادم، مضيفا أن الرئيس عليه إلزام بإصدار القوانين العاجلة التى لا تقبل التأجيل مثل قوانين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ومباشرة الحقوق السياسية، إلى جانب حزمة من القوانين الأخرى الخاصة بتحفيز الاستثمار والعدالة الاجتماعية والسماح للعمال بعمل حزب أو نقابة، مضيفا أن الرئيس ملزم مثلا بإصدار قانون يلزم الدولة بشراء المحاصيل من الفلاحين، ولكن القوانين الخاصة بالهيئات القضائية والنظام الجديد للجمعيات، وتفعيل دور المرأة لا تتطلب الاستعجال ويمكن أن تنتظر تشكيل مجلس النواب المقبل، ولفت زكى إلى أن الرئيس بموجب المادة ١٥٦ من الدستور عليه إصدار قرارات بالقوانين العاجلة والضرورية، إلا أن إقرار تلك القرارات وسريانها بشكل دائم كقوانين هو أمر مرهون بقرار مجلس النواب القادم، الذى يمكن أن يصدر قرارًا بإلغاء تلك القوانين واعتبارها كأن لم تكن أو سريانها. وفى المقابل اعتبر المستشار أحمد عاشور عضو هيئة قضايا الدولة، أن قانون مثل الإرهاب هو من أبرز التشريعات الضرورية العاجلة التى يتطلب على الرئيس عدلى منصور إصدارها فى الفترة التى تسبق وجود مجلس للنواب، وأضاف أن القوانين التى تحقق العدالة الناجزة وتعمل على تطوير المنظومة القضائية من القوانين العاجلة أيضا، مضيفا أن القوانين التى من شأنها دعم الاستقرار وتحفيز الاستثمار وانتعاش الاقتصاد هى قوانين عاجلة يجب على الرئيس أن يتحمل مسؤولياته ويصدرها.

الباحث الإسلامى
يكتب: أحمد الشوربجى

كثيرون يكتبون عن مشهد غاية فى الألم وهم جالسون على الكراسى فى الغرف المكيفة.. فهل تراهم يستطيعون أن يصلوا إلى الوصف الصحيح؟

رسالة إلى عدلى منصور والسيسى.. حظر الجماعات الدينية الآن.. ليس غدًا

الدولة فاشلة فى تحديد استراتيجية واضحة تحدد نقطة البداية والنهاية والمراحل الزمنية المختلفة لعلاج المشكلات





من أراد الحل الأمنى «المجرد» دون اتفاق أراد فوضى لا يعلم مداها إلا الله

لا بد أن يكون الحل جذريًا شاملاً ولا حلاً تكتيكيًا جزئيًا وإلا ستكون هدنة يعاد بعدها شن الغارات

تحسين أوضاع الدعاة وضم الأوقاف للأزهر هو الحل لتحسين الخطاب الدينى

الرئيس منصور فى الطابور

صوّت فى لجنة مرسى ومبارك.. وتنازل عن دوره لمسن.. وساعد كفيفًا فى دخول اللجنة



الرئيس مبتسمًا بعد الإدلاء بصوته — تصوير- محمد القلشى

كتبت- أميرة إبراهيم:

دون إعلان من مؤسسة الرئاسة، خرج صباح أمس الرئيس المصرى المستشار عدلى منصور فى أول أيام الاستفتاء على الدستور الجديد، ليدلى بصوته فى اللجنة الانتخابية بالمدرسة النموذجية (بنات) بمصر الجديدة، وهى نفس اللجنة التى كان يدلى فيها الرئيسان السابق والأسبق، مرسى ومبارك، بصوتيهما فى أى استحقاق انتخابى. حيث كان مبارك يقيم بمصر الجديدة قبل توليه منصب الرئاسة، أما مرسى الوافد من الشرقية، الذى كان يقيم فى التجمع الخامس، فقام بتسجيل لجنته الانتخابية، تبعًا لمقر عمله، وهو نفس ما فعله الرئيس منصور، المقيم أصلا فى مدينة السادس من أكتوبر.

الرئيس منصور خلال دخوله أمسك بيد مواطن كفيف، وساعده للوصول إلى داخل اللجنة، ورفض الإدلاء بصوته بتجاوز الموجودين، وأصر على الوقوف فى «الطابور» إلى أن أتى دوره، بل أصر أيضا على أن يقدم عليه أحد المسنين الذى لحق به ليدلى بصوته فى الاستفتاء. وفى أثناء وجوده داخل اللجنة أدلى الرئيس بتصريحات للتليفزيون المصرى واصل فيها ما ذكره فى خطابه الأخير الذى وجهه للشعب فى أثناء الاحتفال بذكرى المولد النبوى الشريف، وكرر مجددا دعوته الشعب المصرى للنزول للإدلاء بصوتهم فى الاستفتاء، مؤكدا أن التصويت أمانة تجب تأديتها، وموضحا أن التصويت ليس للدستور فقط، لكن أيضا لخارطة المستقبل.

منصور كرر الحديث مرة أخرى عن تطلعه لأن يكون لمصر رئيس منتخب، ومجلس تشريعى منتخب، فى ملحوظة جديدة لإشارته بعبارة الرئيس المنتخب وتقديمها قبل البرلمان وهو نفس ما فعله فى خطابه إلذى خرج كثيرون منه بتوقع استقرار الرئيس على إجراء الانتخابات الرئاسية أولا. وشدّ الرئيس من أزر المواطنين محفزا الشعب على التماسك فى مواجهة الإرهاب وقال «لا بد أن يثبت المصريون لمن يقوم بالإرهاب الأسود أنهم لا يخشونه وأنهم مصممون على النزول للمشاركة فى الاستفتاء على الدستور».

على جانب آخر خرجت تصريحات مؤكدة من داخل مؤسسة الرئاسة تشير إلى قرب صدور إعلان دستورى يحسم إقرار إجراء انتخابات الرئاسة قبل البرلمان أم العكس وقال أحمد المسلمانى، المستشار الإعلامى لرئيس الجمهورية، إن الرئيس منصور سيتخذ القرار بعد إقرار الدستور، وأضاف المسلمانى أن «الاستفتاء على الدستور هو الخطوة الأولى للاستقرار فى مصر».

المستشار القانونى لرئيس الجمهورية المستشار على عوض أكد هذا الحديث بتصريحات مماثلة كشف فيها أن الرئيس منصور يدرس اتخاذ قرار بتعديل خارطة الطريق لتبدأ خلال ٣٠ يوما من إقرار الدستور المصرى. وأوضح أن كل المؤشرات تتجه إلى إجراء الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البرلمانية، مؤكدا أن الرئيس سيخرج بنفسه لإعلان تلك القرارات.



منصور خلال الاحتفال بالمولد النبوى أمس

عدلى منصور لـ«الشعب»: أدعوكم للخروج إلى الاستفتاء كما خرجتم فى 25 يناير و30 يونيو

الرئيس يلمِّح إلى انتخابات الرئاسة «أولًا» بعد إعلان نتيجة الاستفتاء

كتبت- أميرة إبراهيم:

الرئيس عدلى منصور دعا المصريين للخروج يومى ١٤ و١٥ يناير المقبلين للإدلاء بأصواتهم فى الاستفتاء على تعديلات الدستور قائلا أدعوكم بواقع الإحساس بالمسؤولية إلى النزول للإدلاء بأصواتكم فى الاستفتاء على الدستور لتحقيق مستقبل أفضل. وقال للمصريين: صوتكم أمانة، وأدعوكم للخروج لـلإدلاء بأصواتكم على هذا الدستور الذى يؤسس لدولة قوية وعصرية، اخرجوا كما خرجتم من قبل فى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣.

منصور ألمح إلى أن انتخابات الرئاسة ستكون أولًا بقوله إن إقرار الدستور سيمهد الطريق لخطوات جادة وحقيقية على طريق الديمقراطية وتحقيق استقرار الوطن حيث سيعقبه استحقاقات أخرى حيث سيكون لمصر بعد ذلك رئيس منتخب ندعو الله أن يستلهم هدى الرسول وسيرته فى حكمه، وكذلك سيكون لمصر مجلس نيابى يحقق مبدأ الشورى الإسلامية بشكل عصرى مستنير. جاء ذلك فى خطاب الرئيس منصور اليوم الأحد بقصر الرئاسة بمناسبة المولد النبوى الشريف بحضور لفيف من قيادات الدولة على رأسهم الفريق أول عبد الفتاح السيسى وزير الدفاع، وشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب وكذلك وزير الأوقاف.

وشهد الرئيس عدلى منصور أمس الأحد الاحتفال بذكرى المولد النبوى الشريف بمقر رئاسة الجمهورية الذى حضره وزير الأوقاف الدكتور محمد مختار جمعة وفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب وقام بتكريم عدد من علماء الدين الإسلامى بمصر والعالم.

كانت الرئاسة قد أعلنت أن الرئيس منصور أصدر قرارًا جمهوريا بمنح وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى لسبعة من علماء الدين بينهم الدكتور حمدان بن مسلم بن مكتوم بن راشد المزروعى، رئيس هيئة الشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات العربية المتحدة. ومنح الرئيس نفس الوسام لكل من الدكتور محمود حمدى زقزوق، وزير الأوقاف الأسبق واسم المرحوم الدكتور عبد الله الحسينى أحمد هلال، وزير الأوقاف الأسبق، والدكتور محمد عبد الفضيل القوصى، وزير الأوقاف الأسبق واسم المرحوم الدكتور محمد إبراهيم الفيومى، الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الأسبق، وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية الأسبق بجامعة الأزهر وفضيلة الشيخ صلاح الدين محمود نصار، إمام الجامع الأزهر الأسبق والشيخ محمد على حسانين عبد الله، مدير مديرية أوقاف الأقصر السابق. وقالت الرئاسة إن هذا القرار يأتى تقديرا لجهودهم فى خدمة الدعوة الإسلامية، والاهتمام بشؤون الأوقاف الإسلامية والعمل على رعايتها وتنميتها والنهوض بها، فضلا عن دورهم التعليمى والتربوى المتميز فى الجامعات والكليات التى تُعنَى بتدريس علوم الشريعة الإسلامية، ومسيرتهم التنويرية من خلال العديد من المؤلفات والبحوث التى أثرت المكتبة الإسلامية.

الاحتفال بدأ بتلاوة آيات القرآن الكريم للدكتور أحمد نعينع وألقى وزير الأوقاف مختار جمعة كلمة خلال الاحتفال بالمولد النبوى الشريف جاء فيها: «إن الله عز وجل أرسل نبينا محمد بن عبد الله رحمة للعالمين فقال (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) ولم يقل سبحانه أرسلناك رحمة للمسلمين أو للمؤمنين إنما أرسله رحمة للناس كافة». وأضاف جمعة: «يجب أن نتأسى فى أخلاقنا وفى تصرفاتنا بأخلاق الرسول محمد صلى الله وعليه وسلم ونعمل على نبذ كل مظاهر العنف والتشدد من حياتنا فقد نهى صلى الله عليه وسلم عن كل ألوان التشدد والتكلف والمغالاة فى الدين.. وقال عليه الصلاة والسلام (إن الدين يسر، ولن يشاد هذا الدين أحد إلا غلبه)». وتابع الدكتور مختار «إن أهل العلم جميعا اتفقوا على أن الفقة هو التيسير بدليل مستشهدا بقول الله عز وجل (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) كما يقول سبحانه و(ما جعل عليكم فى الدين من حرج ملة أبيكم ابراهيم)». وأضاف وزير الأوقاف «على من يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يؤذيه ولا يؤذى أمته ولا يؤذى أى إنسان قط لأن الله عز وجل كرم الإنسان على إطلاق إنسانيته لا أساس ديانته فقال سبحانه (ولقد كرمنا بنى آدم) وحرم قتل النفس -أى نفس- بغض النظر عن اللون أوالدين أو الجنس فقال سبحانه (أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا)».

من جانبه، أكد الشيخ أحمد الطيب أن مصر تستحق من كل الشرفاء فى الداخل والخارج الدعم والتأييد للتصدى لدعاة العنف والتكفير وشق الصف وترويع الآمنين، وذلك لأن المصريين أولى الأمم قاطبة أن يعيشوا فى أمن وأمان. وقال الطيب إن مصر التى وصفها الله بالأمن والأمان فى قوله تعالى «ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين» التى أوصى بها صاحب الذكرى العطرة سيدنا محمد (ص) فقال «أحسنوا إلى أهلها فإن لهم ذمة ورحما» وأوصى بأقباطها خيرا فقال «الله الله فى قبط مصر فإنكم ستظهرون عليهم ويكونوا لكم عدة وأعوانا فى سبيل الله». وأشار إلى أن مصر اختصها الله بالأزهر الشريف الذى حافظ على علوم القرآن وعلوم السنة واللغة العربية وتراث المسلمين ونشر كل ذلك ولا يزال صحيحا على الدنيا كلها واستمر أكثر من ١٠٠٠ عام وسيظل مرجعا أصيلا لوسطية الإسلام وسماحته.

شيخ الأزهر أضاف أن مصر بلد عريق وشعبها أصيل له تاريخ عريق صمد للغزاة والطغاة وقبرهم فى ترابه ومياه نيله، كم تحطمت على صخوره العاتية من مؤامرات حاكتها يد الغدر والخيانة والتربص، ومصر ليست بلدا صنعه الأموال أو الأطماع فى ثروات الآخرين وسرقة مقدراتهم وإنما هى بلد صنعه التاريخ وصاغه القيم الدينية والإنسانية. وأكد أن الدين الإسلامى حرم ترويع الناس، كما أن قتل الآمنين بتفجيرهم بالأسلحة الفتاكة لا يوجد دين أو قانون حذر منه وجرمه كما جاء فى هذا الدين. وقال الطيب خلال الاحتفال بذكرى المولد النبوى الشريف اليوم الاحد إن الرسول أرثى دعائم العدل والرحمة والتعاون بين الناس والكف عن العنف وترويع الآخر أيا كان، وقد بلغت الرحمة مداها فى الرسول حين حرم ترويع الناس حتى على سبيل المزاح يقول «من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى ينتهى وأن كان أخاه لأبيه وأمه»، وهو فيه نهى لتخويف الناس حتى لو كان هزلا. وأضاف الطيب أن المسلم الحقيقى هو الذى يفر بدينه من هذه الدماء التى حرم الله ورسول إراقتها، محذرا من يشجعون القتلة سواء بالمال أو الفتاوى الضالة مخلفين وراءهم البؤساء واليتامى والأرامل من أنهم سيقفون أمام الله سبحانه وتعالى.

وأشار إلى أن من يقترفون هذه الجرائم يعتقدون أنها مباحة شرعا انطلاقا من آفة عظمى انطلت على عقول البعض من الشباب المضلل وهى تكفير المسلمين، وأن قتلهم واجب عليه، وهذه فتنة عمياء وكارثة كبرى على الإسلام قبل أن تكون فاجعة للمواطنين الآمنين. وأكد أن هذه الجرائم أساءت إلى الإسلام كثيرا وشوهت صورته السمحة النقية وقدمت لأعداء الإسلام صورة كريهة عن هذا الدين الحنيف ورسولنا الكريم.

البابا تواضروس: المشاعر الطيبة بين القادة تقدم رسالة جميلة للناس

الرئيس فى الكاتدرائية



منصور أول حاكم مصرى يزور المقر البابوى لتهنئة البابا والأقباط بأعياد الميلاد

كتب- يوسف شعبان وبيتر مجدى:

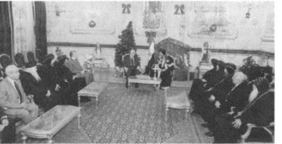
فى زيارة هى الأولى من نوعها لرئيس مصرى منذ العام ١٩٧٢، قام رئيس الجمهورية المستشار عدلى منصور صباح أمس، بزيارة المقر البابوى وبطريرك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية البابا تواضروس الثانى للتهنئة بعيد الميلاد المجيد.

كانت آخر زيارة لرئيس مصر إلى الكاتدرائية للرئيس السادات قبل ٤٢ عاما بعد أحداث الخانكة الشهيرة، بينما رحب البابا تواضروس بالرئيس عدلى منصور قائلا «باسم كل أباء الكنيسة والمجمع المقدس، والمجلس الملى وهيئة الأوقاف القبطية، وكل الحضور نرحب بسيادتكم وسعداء بهذه الزيارة التى نعتز بها، وسيادتكم فى بيتكم ومكانكم»، مضيفا أن «المشاعر الطيبة والود بين القادة تقدم رسالة جميلة للناس».

وفى كلمة لقداسة البابا تواضروس بعد زيارة المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية قال «سعدنا فى هذا الصباح المبارك بزيارة معالى المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية، وقد كانت زيارة طيبة تحمل كل مشاعر المحبة والود والتآخى، نتمنى كل الخير لمصرنا الحبيبة وكل عام وأنتم بخير».

بينما قالت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فى بيان لها إن هذه هى المرة الأولى التى يأتى فيها رئيس الجمهورية بنفسه ليقدم التهنئة بالعيد، مضيفا أنه كان فى استقبال الرئيس مع البابا تواضروس كل من الأنبا رافائيل سكرتير المجمع المقدس، والأنبا موسى أسقف الشباب، والأنبا مرقس أسقف شبرا الخيمة، والأنيا يؤانس الأسقف العام، والأنبا إرميا الأسقف العام والقمص سرجيوس سرجيوس وكيل البطريركية والقمص بيجول السريانى والقس أنجيلوس إسحق سكرتارية البابا، والقس بولس حليم المتحدث الرسمى للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، والمستشار منصف سليمان وكامل صالح من أعضاء المجلس الملى العام.

القس بولس حليم المتحدث باسم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية أشار إلى أن البابا تواضروس استقبل مساء أول من أمس (السبت) وزير الخارجية نبيل فهمى وزير الخارجية، الذى جاء بصحبة السفير بدر عبد العاطى المتحدث الرسمى والمشرف على إدارة الدبلوماسية العامة، لتقديم التهنئة، مضيفا أن وزير الخارجية أعرب عن سعادته بهذه الزيارة وعن استعداده للتواصل فى المجالات المتاحة مع الكنيسة، وأن قداسة البابا دعا له بالتوفيق فى مهامه الصعبة من أجل خدمة الوطن، ونتمنى له النجاح الدائم من أجل رفعة مصر محليا ودوليا.







المتحدث باسم الكنيسة أضاف أن اللواء عادل لبيب وزير التنمية المحلية جاء لتقديم التهنئة بالعيد وأن اللقاء تناول ضرورة النهوض بالاقتصاد وأهمية تسليط الضوء على النماذج الإيجابية التى يجب أن يحتذى بها، وإنشاء بنك للأفكار غير التقليدية للمساهمة فى توفير فرص عمل للقضاء على البطالة.

كما أشار إلى أن البابا استقبل أيضا المهندس خالد عبد العزيز وزير الشباب الذى جاء لنفس السبب، مشيرا إلى أن الحديث دار حول سبل النهوض بمصر، وأن الوزير أوضح أن أهم آليات التغيير هو عمل كل القطاعات سويا وبصورة متكاملة للنهوض بمصر، ولفت إلى أن البابا تواضروس أكد أن طرح الحلول غير التقليدية، واستثمار الشعور الإيجابى للتغيير عند الشعب المصرى هما من أهم آليات النهوض بمصر